

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠

يربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وإيرادات الهيئة الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٧٥٧٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف جنيه) وفقاً لمابلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٦٥٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً وخمسمائة وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٢٧٧٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٣٧٨٥٠٠٠٠ جنيه .
منه مبلغ ٢١٣٦٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٠١٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانية عشر ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٧٣٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٤٥٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٦٥٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً وخمسمائة وستون ألف جنيه) جميعها فى الباب الثانى - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٠١٨٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليون وثمانية عشر ألف جنيهه) موزعة على الأبواب التالية .

(أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه .

(ب) جملة الباب الرابع - فروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥١٨٠٠٠٠ جنيهه من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

يلشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صالح برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة الزراعية المصرية
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

١٩٨٩/٨٨		١٩٩١/٩٠		البيان	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
—	٢٦٥٦٠٠٠٠٠	٢٤٩٥٠٠٠٠	٢٧٧٥٠٠٠٠	باب ١ - الأجرور	
—	٢٦٥٦٠٠٠٠٠	٢٩٢٩٢٠٠٠٠	٢٣٧٧٨٥٠٠٠٠	باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية منه مبلغ ٣١٣٦٠٠٠٠٠ فاقترض الحكومة	
—	٢٦٥٦٠٠٠٠٠٠	٣١٧٨٧٠٠٠٠٠	٢٦٥٦٠٠٠٠٠٠	مجملة الاستخدمات الجارية	
—	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٧٣٠٠٠٠٠	٦٧٣٠٠٠٠٠	باب ٣ - استخدمات استثمارية	
—	٥١٨٠٠٠٠٠	٢٦٧٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠٠	باب ٤ - تحويلات وأسمالية	
—	١٠١٨٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠٠	١٠١٨٠٠٠٠٠	مجملة الاستخدمات الرأسمالية	
—	٢٧٥٧٨٠٠٠٠٠	٣٢٢٦٢٧٠٠٠٠٠	٢٧٥٧٨٠٠٠٠٠	إجمالي الاستخدمات	